حوليات آداب عين شمس (عدد خاص 2019)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)
جامعة عين شمس
كلية الآداب

"أيلول الأسود" سبتمبر 1970

عمر محمد سليم المصري

قسم التاريخ

المستخلص

تتناول هذه الدراسة الصراع الذى نشب فى الأردن بين قوات الجيش الأردني بقيادة الملك حسين، وقوات فصائل منظمة التحرير الفلسطينية بقيادة ياسر عرفات، فى الفترة ما بين (17 – 27) سبتمبر 1970. إعتبارا من يوم (17) سبتمبر تحرك الجيش الأردنى بناء على تعليمات الملك حسين ومستشاريه العسكريين لوضع نهاية لوجود فصائل المقاومة والتى بدأت تشكل قوة سياسية وعسكرية منافسة لسلطة الملك حسين فى الأردن، وذلك بقصف معكسرات وأماكن تجمعات المقاومة والفلسطينيين بنيران كثيفة ومتصلة. وأدرك قادة المقاومة أن الملك حسين يخوض هذه المعركة لتصفية وجود المقاومة، وإنه سيمضى إلى النهاية. فقررت كل الفصائل الفلسطينة خوض هذه الحرب والتى لم تتوقف سوى بعد عشرة أيام من المعارك الضارية، بتدخل ووساطة مباشرة من المؤتمر القمة العربى الطارئ الذى عقد فى القاهرة على مستوى الملوك والرؤساء العرب فى الفترة ما بين (22-27) سبتمبر 1970. وخرجت المقاومة الفلسطينية من هذه الحرب مثخنة بالجراح، وكان ذلك تمهيدا لطردها من الأردن نهائيا فيما بعد.

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب - جامعة عين شمس 2019.

حرب أيلول الاسود سبتمبر 1970

فى (2) أغسطس 1970، وجه الملك حسين تعميما إلى القوات المسلحة وقوى الأمن والمخابرات العامة بإتخاذ موقف اليقظة والإستعداد تحسبا لمواجهة الإضطرابات التى قد تحدث أثر الموافقة على مشروع روجرز[1]. ثم ألقى الملك خطابا فى الإذاعة الأردنية يوم (29) من الشهر نفسه ، حذر فيه المقاومة الفلسطينية من أية محاولة تهدف إلى تحطيم ما أسماها بالوحدة الأردنية، وقال **" أن مثل هذه المحاولة ستقمع "**. وأوضح الملك الأسباب التى دعته إلى قبول مقترحات وليم روجرز، وقال إن من مقدمة تلك الأسباب هى **" أننا نعمل وشقيقتنا الكبرى الجمهورية العربية المتحدة يدا بيد فى جهدنا الحثيث الطويل. نقبل ما تقبله ونرفض ما ترفضه معا "** [2].

هذا الخطاب الذى ألقاه الملك حسين عبر الراديو والذى تفوح منه رائحة الحرب، تبعه بيان أصدرته حكومته بعد يومين فى الأول من سبتمبر، اتهمت فيه الفدائيين بإطلاق النار على موكب الملك وهو فى طريقه إلى المطار[3]، وهو ما نفته حركة المقاومة فى حينه [4]. وجاءت شهادة بعض المراسلين الأجانب الذين وجدوا فى المنطقة التى أعلن عنها إنها كانت مسرحا لمحاولة إغتيال الملك، لتضحد رواية الحكومة وتؤكد رواية المقاومة، حيث أكد هؤلاء المراسلين، أنهم شاهدوا موكب الملك ولكن لم يشاهدوا أى إعتداء عليه [5].

دفع هذا الحادث، وما تبعه من ردات فعل أردنية بالهجوم على مراكز الفدائيين فى عمان، إلى توجيه اللجنة المركزية لمنظمة التحرير فى اليوم التالى برقية إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، تطلب فيها**" إشعار ممثلى الدول العربية لدى الجامعة العربية بظروف الوضع الخطير فى الأردن، وعقد إجتماع لمجلس الجامعة للبحث فى الوسائل الكفيلة بمنع المجزرة الرهيبة التى تحاك ضد شعبنا الصامد فى الأردن وثورته الفلسطينية المكافحة "**[6]. أيدت مصر هذا الطلب، وفى مساء نفس اليوم وجهت وزارة الخارجية المصرية برقية إلى الأمانة العامة، قالت فيها **" أن مصر ترى أن يعقد الإجتماع فى أسرع وقت. وهى ترجو، فى إنتظار أن يتم ذلك، أن تتحقق الضمانات الكفيلة بإمكان السيطرة على إحتمالات الموقف"**[7].

التئم مجلس الجامعة العربية يوم (5) سبتمبر بناء على طلب منظمة التحرير، فيما كانت الإشتباكات مستمرة، واشترك فى الإجتماع وفود الدول العربية الـ 14. سمع خلاله ما قاله رؤساء الوفود، ونوقشت أسباب خرق اتفاق (10) يونيو، وقرر المجلس إحياء مهمة اللجنة الرباعية العربية، موفدة هذه المرة إلى عمان من قبل مجلس الجامعة العربية، كما أضيف إلى اللجنة مساعد الأمين العام للجامعة، فأصبحت اللجنة الرباعية لجنة خماسية[8].

فى وسط هذا الجو المضطرب، وبينما كانت الإجراءات تسير فى الجامعة العربية ببطء شديد لمقابلة حالة تتطور بسرعة وتندلع فيها النيران بشدة، واجه الشرق العربى حادثا كان له أثر قوى. هو حادثإختطاف الطائرات المدنية الثلاث " البريطانية، الأمريكية، السويسرية " خلال الفترة ما بين (6-10) سبتمبر، من قبل فدائيى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الذين أجبروها على الهبوط فى مطار صحراوى فى الأردن. ثم فجروا هذه

الطائرات وأحرقوها بعد إنزال الركاب منها، وأطلقوا على المطار الصحراوى اسم **" مطار الثورة "**[9]. أثارت هذه الحادثة ردود فعل مختلفة ومتباينة فى أوساط المنظمات الفدائية داخل اللجنة المركزية لمنظمة التحرير، فأعتبرت بعض الأوساط وكانت الأغلبية، أن هذه الحادثة سوف تساهم فى تشتيت الرأى العام العربى والعالمى وتوجيهه نحو الطائرات المختطفة فحسب، مما يتيح للنظام الأردنى مجالا أكبر لحرية الحركة فى إعداده لضرب المقاومة [10]. حينئذ قررت اللجنة المركزية قطع الطريق على النظام الأردنى، فقامت بإصدار بيان أعلنت فيه إستنكارها لهذا العمل، كما أعلنت تجميد عضوية الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين فى اللجنة[11].

وما لا شك فيه أن قيادة المقاومة، فى ذلك الحين، كانت مدركة أن المعركة مع الملك حسين لا مفر منها فى سياق إصرارها على إفشال مشروع روجرز، ولكنها أرادت ربما بهذا الإجراء الصائب بحق الجبهة الشعبية، عدم إعطاء الفرصة للملك بتحويل أسباب المعركة من كونها تخوف فلسطينى من نوايا الأردن فى التوصل إلى تسوية سياسية مع العدو الصهيونى تتعارض مع حقوق الشعب الفلسطينى، إلى كونها حاجة أردنية إلى القضاء على النشاطات المتطرفة لبعض التنظيمات الفلسطينية. لكن حساباتها لم يكتب لها النجاح، ومنحت الجبهة الشعبية بهذا العمل الفرصة ليبدأ الملك المعركة بمبرراته.

اعتبر الملك حسين الذى يتحين الفرصة لتمرير مشروع روجرز ما قامت به اللجنة المركزية من إجراءات بحق الجبهة الشعبية ليست بكافية [12]، وأن الوقت قد حان لسحق الفدائيين[13]، فقام برفض الإتفاق الذى تم التوصل إليه بين حكومته واللجنة المركزية بإشراف اللجنة الخماسية بعد قدومها إلى عمان يوم (15) سبتمبر [14]، وقرر إتخاذ إجراءات حاسمة للقضاء على ما أسماه **" الفتنة "**داخل الأردن وفرض القانون[15]. فقام فى (16) سبتمبر 1970 بإقالة حكومة عبد المنعم الرفاعى، وتشكيل حكومة عسكرية برئاسة الزعيم محمد داوود **(1914 – 1972)**، وهو ضابط فى الجيش الأردنى، وأعلنت هذه الحكومة الأحكام العرفية، وعينت حاكما عسكريا لكل محافظة [16]

اعتبرت منظمة التحرير الفلسطينية أن هذا القرار بمثابة إعلان حرب[17]، فأعلنت من جانبها حالة الطوارئ بلجنتها المركزية، وقامت بتشكيل قيادة عسكرية وسياسية فلسطينية واحدة تحت قيادة ياسر عرفات، وتعيين قائد جيش التحرير الفلسطينى عبد الرزاق اليحيى رئيسا لأركان المقاومة الفلسطينية[18]. كما قررت إلغاء قراراها بتجميد عضوية الجبهة الشعبية فى اللجنة المركزية، وأرسلت برقية إلى الملوك والرؤساء العرب أعلنت فيها عن رفضها التعاون مع الحكومة العسكرية الجديدة[19]. لتبدأ مرحلة حرجة من العلاقات الفلسطينية – الأردنية، لم يكن من السهل تجاوزها. وذلك عندما بدأت القوات الأردنية فى صباح اليوم التالى (17) سبتمبر، بكامل أسلحتها البرية والجوية والخفيفة والثقيلة والمدرعات والدبابات والمصفحات بهجوم مركز ومكثف على قواعد الفدائيين فى عمان والزرقاء وإربد وفى كل مكان تتواجد فيه المقاومة الفلسطينية[20]. دفعت هذه التطورات الخطرة مجلس جامعة الدول العربية إلى عقد جلسة طارئة فى مساء نفس اليوم. وأكتفى فى ختام أعماله بتوجيه نداءا طلب فيه **" وقف المجزرة فورا حقنا للدماء العربية،**

وإعادة الأوضــاع فى الأردن لحالتها الطبيعية مما يسهل عمل اللجنة الخماسية ". والتى كانت لا تزال موجودة فى عمان عند إندلاع القتال[21].

لم يكن لنداء مجلس جامعة الدول العربية، أى تأثير يذكر على الاوضاع المتأزمة داخل الأردن. فالمعارك التى إندلعت شراراتها يوم (17) سبتمبر لم تتوقف، بل وأحتدمت على شكل أوسع بدءا من صباح اليوم التالى وحتى يوم (22) بكل ضراوة. وكان الدمار قد خيم على كثير من المدن الأردنية فى عمان والزرقاء وأربد، حيث كانت المعارك بين الفدائيين والقوات الأردنية تدور وجها لوجه فى الشوارع والمنازل، وأصبح دخان الحرائق يغطى سماء عمان، وقطعت المياه والكهرباء، وقتل المئات من الرجال والأطفال والنساء والشيوخ والشيوخ[22].

وأشار حابس المجالى – الحاكم العسكرى الأردنى - فى بيان بثته إذاعة عمان، فى (22) سبتمبر، أى فى اليوم السادس للمعارك، إلى أن هدف الحكومة الأردنية من هذه العمليات هو إعادة الأمن والنظام إلى البلاد. كما ناشد الفدائيين " أن يعودوا إلى رشدهم ويجنبوا أنفسهم قبل غيرهم الهلاك والدمار ". وأعلن أن عددا من الفدائيين وقادة كبار فى جيش التحرير الفلسطينى سلموا أنفسم للقوات الأردنية وقام بذكر أسمائهم[23]. وردت اللجنة المركزية لمنظمة التحرير على هذا البيان ببيان أخر بعد ساعات قليلة، أوضحت فيه أن الأسماء التى ذكرها الحاكم العسكرى الأردنى هى أسماء لبعض جنود الجيش الأردنى نفسه، وأسماء لإشخاص هم خارج البلاد. ونفى البيان أن يكون هدف هذه العمليات هو إعادة الأمن والنظام إلى البلاد، ووصفتها بأنها لحماية العناصر العميلة المسيطرة على السلطة والعرش[24].

وفى الوقت الذى كان فيه القتال على أشده فى الأردن والمجزرة فى افظع أدوارها، إشتدت التحركات والإتصالات الرسمية العربية مع طرفى النزاع من أجل وقف القتال[25]، ولكن لكون هذه التحركات لم تثمر عن نتيجة إيجابية، قرر الملوك والرؤساء العرب عقد مؤتمر قمة طارئ لهم فى القاهرة[26]. وكانت الحكومة التونسية قد تقدمت بإقتراح عقد مؤتمر للقمة، ثم تمسك به مجلس قيادة الثورة الليبية وتولى الاتصالات بشأنه مع كل العواصم العربية [27].

رفضت الجزائر الدعوة، معتبرة أن الأحداث الأخيرة التى تجرى فى الأردن هى نتيجة منطقية لقبول مشروع روجرز[28]، وبالتالى شروط نجاح المؤتمر غير متوفرة، وأتخذ العراق واليمن الجنوبى واللجنة المركزية لمنظمة التحرير موقفا مماثلا، وسلمت اللجنة المركزية رسالة إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية لنقلها للمؤتمر، حملت فيها الجميع مسؤولية " الجريمة التى نفذت على مسمعهم وتحت أيديهم " [29]. اماالأردن فقد وافق على الإشتراك فى المؤتمر، وأوفد الملك حسين وفد برئاسة رئيس الحكومة العسكرية محمد داوود إلى القاهرة، غير أن الرؤساء وجدوا فى حالة غياب الوفد الفلسطينى، إنه لا موجب لمشاركة الوفد الأردنى، فقرروا أن إجتماعاتهم ستجرى بدون طرفى الصراع، وأبلغ رئيس الوفد محمد داوود الذى كان يقيم فى فندق هيلتون برسالة بهذا المعنى. بإعتبار أن إبعاد الوفد الأردنى عن المؤتمر من شأنه تلطيف الجو بالنسبة للثورة الفلسطينية [30].

بدأت القمة العربية الطارئة أعمالها فى (22) سبتمبر 1970، دون أن يكون هناك مراسم ولا تقاليد، وأعتبر المجتمعون أنفسهم " مجموعة عمل " لا مؤتمر قمة بالمعنى المعتاد، لبحث ما يجرى فى الأردن، وأعلنوا أن إجتماعاتهم مفتوحة لمن يريد الإهتمام بالعمل القومى [31]. وقررت مجموعة العمل هذه، إيفاد وفد إلى الأردن لبحث الموقف مع المسؤولين هناك، ضم الرئيس السودانى جعفر النميرى ووزير الدفاع الكويتى سعد العبدالله سالم والفريق محمد صادق رئيس الأركان المصرى [32].

ووصل الوفد برئاسة الرئيس جعفر النميرى (1930 – 2009) إلى عمان يوم (22) سبتمبر، ليؤدى المهمة التى جاء من أجلها[33]. غير أن هذا الوفد لم يتمكن من الإجتماع مع ياسر عرفات، لكن رجال الأمن الأردنى، أحضروا إلى قصر **" الحمر "** مقر محادثات حسين مع الوفد العربى، الأسرى الأربعة الذين ألقى القبض عليهم من قبل قوات الأمن، وهم أعضاء اللجنة المركزية (صلاح خلف أبو إياد، فاروق القدومى، بهجت أبو غربية، إبراهيم بكر)، معتبرة إياهم ممثلين عن فصائل المقاومة الفلسطينية، لغرض التوقيع على رسالة موجهة إلى الملك حسين يطلبون منه التوصل إلى تسوية سلمية بين السلطة الأردنية والمنظمات الفدائية، على أسس أربعة وهى على النحو التالى [34] :

إنسحاب الفدائيين إلى خط المواجهة والجيش إلى مراكزه المعتادة، ويمنع تواجد أية قواعد للفدائيين فى عمان والمدن والقرى الاردنية ويكون تواجد القواعد على حدود الأرض المحتلة، و التعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية كممثلة للشعب الفلسطينى، وتطبيق أنظمة الدولة وقوانينها وسيادتها التامة على الجميع[35]. ويجدر التنويه فى هذا الصدد أن هذه الأسس هى التى تقدمت بها السلطة الأردنية لتكون أساسا للتسوية بين السلطة والمنظمات الفدائية، وكانت هذه المنظمات لا توافق عليها، لأن فى تنفيذها، كما تعتقد، تقييد حرية العمل الفدائى، وتمكين السلطة من القضاء عليها[36].

وفى صباح يوم (23) سبتمبر، وجه الملك حسين من إذاعة عمان بيانا إلى المنظمات الفدائية، عرض فيها الأسس الأربعة المذكورة، مؤكدا أنها قدمت إليه من قادة فتح، والعمل الفدائى الفلسطينى بهدف التوصل إلى تسوية سلمية. معلنا موافقته عليها [37]. وفى ذات اليوم بثت إذاعة عمان بيانا اخر لجعفر النميرى رئيس الوفد العربى، أعلن فيه التوصل إلى وقف إطلاق النار، حيث قال **" إن الاتفاق يحظى بموافقة كل الأطراف، بما فيها موافقة الثورة الفلسطينية "**[38].

وعلى إثر هذا الإعلان، عقدت اللجنة المركزية لمنظمة التحرير اجتماعا فى دمشق، وصدر عنه بيانا بثته إذاعتها من دمشق، فندت فيه الاتفاق. وأكدت إنه لا يربط اللجنة المركزية والمنظمات الفدائية الأعضاء فيها، لإنها لا علم لها به، وإنها حاولت الإتصال بالوفد العربى فلم تنجح. ووجهت رسالة إلى الرئيس النميرى أوضحت فيها أن المعلومات التى قدمت إليه فى عمان هى من طرف واحد. وطالبته بالسفر إلى عمان، وإجراء محادثات مع ياسر عرفات القائد العام للثورة الفلسطينية وجميع القيادات العسكرية لفصائل المقاومة والموجودين الان فى عمان[39]. كما نشرت صحيفة فتح بيانا، إستنكرت فيه ما سمته موقف جعفر النميرى المتحيز إلى جانب السلطة الأردنية، وقالت **" إن دورا سياسيا محددا**

وخطيرا قد رسم للنميرى، كما أن النميرى وضع نفسه فى صف الذين ينتظرون سحق المقاومة ". وأنهت فتح بيانها بالقول**" إننا بوضوح ندين موقف النميرى، رغم ما حاوله بعد ساعات من تراجع غير مجد "**[40].أما الملك حسين فقد تطرق في روايته حول لقائه بالوفد العربى إلى هذه التفاصيل ، لكن ما أورده أن الأسرى الأربعة جاءوا إليه بمحض إرادتهم ودون إكراه يطلبون منه التوصل إلى تسوية سلمية على الأسس الأربعة المذكورة [41]. الأمر الذى نفاه صلاح خلف (أبو إياد) أحد الأسرى الأربعة عند روايته لتلك الأحداث [42].

ومن أجل وضع القادة العرب المجتمعين بالقاهرة فى صورة الأحداث بعد الإعلان الخداع للملك حسين بالتوصل إلى اتفاق مع قوات المقاومة، أرسل الزعيم الفلسطينى ياسر عرفات برقية إلى الرئيس عبد الناصر والقادة المجتمعين، جاء فيها **" فوجئنا الأن باتفاق لا علم للثورة به يعلن بإسم أخوة هم فى الواقع أسرى لا يمثلون الثورة حاليا ولا يمارسون مسؤولية ولا يعرفون مواقعنا ولا مواقع الطرف الأخر "** وأضاف **" المؤامرة خطيرة جدا، يرجى تدخلكم، يجب أن يتم الاجتماع بيننا وبين وفد مؤتمر القمة، المذبحة ما زالت مستمرة حتى الان فى عمان، وفى إربد بدأت تتخذ شكلا خطيرا "** [45].

فوجئ النميرى والوفد العربى المرافق له بما جاء فى رسالتى ياسر عرفات و اللجنة المركزية لمنظمة التحرير. حيث ناقش الوفد حين عودته إلى القاهرة، وذلك فى اجتماعات المؤتمر، تفاصيل هذه الرسالة، موضحا أن الجيش الأردنى لم يوقف إطلاق النار، وأن مجزرة الجيش الأردنى للفدائيين الفلسطينيين على أشدها، وأن الوضع خطير جدا[46]. لذا قرر الملوك والرؤساء العرب فى اجتماعاتهم فى مؤتمر القمة فى القاهرة يومى (23) و(24) من سبتمبر، وعلى أثر تجدد القتال. أن يسافر الرئيس النميرى إلى عمان مرة أخرى على رأس وفد يضم الباهى الأدغم رئيس وزراء تونس، وحسن الشافعى عضو اللجنة التنفيذية العليا للإتحاد الاشتراكى، وسعد العبدالله السالم الصباح، ورشاد فرعون مستشار الملك فيصل، و فاروق أبو عيسى وزير خارجية السودان ، الفريق محمد صادق. وذلك لتقصى الحقائق والعمل بكل الوسائل من أجل وقف إطلاق النار[47].

وصلت اللجنة الى عمان، واجتمعت بالملك حسين فور وصولها وأبلغته أن الإتفاق الذى توصل إليه تم بالإكراه على أشخاص أسرى [48]، وطلبت منه وقف إطلاق النار فورا، وبضرورة تأمين لقاء تجتمع فيه بالزعيم الفلسطينى ياسر عرفات. وفى رد الملك حسين على الوفد العربى لم يتطرق ابدا لموضوع الأشخاص الأسرى (مما سيزيل الشك بصحة الرواية الفلسطينية)، وإنما لخص لهم وجهة نظره فى عدة نقاط منها، أن سوريا والعراق تشنان فى إذاعتهما حملات تحريضية متواصلة عليه،وأن هناك عناصر تهدف إلى تدمير هذا البلد (الواضح أنه يقصد فدائيو الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين) وهى ليست فدائية ولكنها مدسوسة على العمل الفدائى[49]. وفى رأينا أن نسب الملك حسين تطور الأحداث فى الأردن إلى النشاط المتشدد للجبهة الشعبية فيه شئ من المجافاة للحقيقة. إذ يجب أن ننظر إلى هذا الموضوع نظرة أكثر شمولية وموضوعية بحيث تمكننا من معرفة بعض الأسباب إن لم يكن جميعها، والتى ساهمت فى تلك الأحداث. فسياسة الملك حسين والحكومة الأردنية

الرامية إلى الحد من نشاط فصائل المقاومة الفلسطينية إن لم نقل القضاء عليها، ثم تنكرهم للحق الفلسطينى بالموافقة على مشروع روجرز، هى أحد الأسباب الرئيسية لوصول القتال إلى هذه النقطة. وما عملية خطف الطائرات التى جاءت بعد الموافقة على هذا المشروع إلا فى إطار التصدى لسياسة الملك وحكومته. فضلا عن عدم إتخاذ الإجراءات الرادعة لبعض العناصر القيادية العسكرية الأردنية المسيئة للعمل الفدائى من قبل الحكومة، دفع بعض فصائل المقاومة إلى مواصلة تحديها للسلطة الشرعية والقانون. إن لم تكن الحكومة – التى سبقت الحكومة العسكرية - نفسها قد أرادت وصول القتال إلى هذه النقطة بطريقة أو بأخرى.

وتمكنت اللجنة العربية بعد هذا الإجتماع من الإتصال بـ ياسر عرفات، وبعد مشاروات مع الملك حسين نجحت فى التوصل إلى اتفاق جديد لوقف اطلاق النار بين الطرفين يوم (25) سبتمبر. تمهيدا لبدء جولة جديدة من المباحثات وتقصى الحقائق كجزء مهم من عمل الوفد العربى [50].

وبعد جهود واتصالات قامت بها اللجنة العربية مع السلطات الأردنية، استطاعت أن تؤمن لقاء مع ياسر عرفات، الذى تحدث إلى اللجنة عن حقيقة ما تعرضت له المقاومة والشعب الفلسطينى من تصفية تامة مخطط لها فى الأردن، وأبلغها بعدم وجود ضمانات لتنفيذ وقف إطلاق النار، وأقترح فى أن يكون أداة تنفيذ القرار لجنة عسكرية عربية، يتم فى ظلها إنسحاب الجيش والفدائيين من عمان، ثم تعود الوحدة للشعب بقيام وحدة وطنية[51]. ثم سلمها أربعة مقترحات لوقف الاشتباكات فى الأردن، وهى: ضرورة إلتزام السلطة الأردنية بالهدنة، ووقف إطلاق النار لتتمكن المنظمات الفدائية من دفن ضحاياها وتضميد جراحها، وتأمين الخبز والمأوى للشعب الفلسطينى - طرد الحكم العسكرى العميل، ومحاكمة القتلة وسفاكى دم الشعب والثورة، وطرد جميع المسؤولين فى السلطة عن تنفيذ حرب الإبادة على الثورة والشعب - قيام حكم وطنى ينفذ إرادة الشعب، ويوضع الحلول الجذرية لتحقيق وحدة الشعب والوطن فى الساحة الأردنية الفلسطينية،وتوفير جميع الضمانات لحماية الثورة - وجود قوة عربية مسلحة للإشراف على وقف إطلاق النار، وتنفيذ الحلول الجذرية التى تستجيب لإرادة الشعب العربى فى حماية الثورة والخلاص من العملاء ومحاكمة القتلة [52].

تمكن وفد اللجنة العربية من الحصول على ضمانات من كلا الطرفين، ياسر عرفات والملك حسين، بالإلتزام بإتفاق وقف إطلاق النار الأخير الذى تم التوصل إليه. وقام الرئيس النميرى بإذاعة بيان عن ياسر عرفات بهذا المعنى، ثم تبعه بيان أخر من الملك. ولكى يضمن وفد اللجنة تنفيذ هذا القرار إقترح النميرى إنشاء لجنة مراقبة عسكرية [*]من القوات المسلحة لبعض الدول العربية، فوافق حسين على ذلك، وتم تشكيل لجنة الرقابة العسكرية العربية [53].

لكن رغم هذه الجهود التى بذلها وفد اللجنة العربية لوقف إطلاق النار، ورغم تعهدات حسين للجنة بالإلتزام بوقف اطلاق النار، إلا أن القصف ظل مستمرا فى مختلف مناطق عمان وجبالها وبصورة رهيبة خاصة فى أماكن تجمعات الفلسطينيين وفى أحياء الأشرفية وجبل اللويبده وحى المصاروة. وحاول حابس المجالى الحاكم العسكرى الاردنى،

أن يموه عمليات القصف هذه ببيان قال فيه إن سلاح الهندسة يقوم بتفجير الألغام والقنابل غير المتفجرة فى بعض أحياء العاصة عمان [54].لكن الحيلة لم تنطل على أحد وأرسل النميرى برقية إلى الملوك والرؤساء العرب يخبرهم فيها أن الجيش الأردنى خرق وقف إطلاق النار، ثم عاد بعد ذلك فى المساء إلى القاهرة وبصحبته ياسر عرفات، حيث عرض كلاهما حقيقة الوضع فى الأردن على القادة العرب[55]. وقد أصبح الرؤساء العرب المجتمعون فى القاهرة وبعد عودة الوفد العربى من عمان والإستماع إلى تقريره، على قناعة بأن السلطة الأردنية ماضية فى تنفيذ مخططها لتصفية المقاومة، وإنها لا تلتزم بوقف اطلاق النار برغم الإتفاق المعقود بحضور الوفد العربى[56]، لذا قرر الرؤساء والملوك العرب إذاعة التقرير الذى قدمه الوفد على الرأى العام كوسيلة ضغط على النظام الأردنى من أجل وقف القتال[57].

وبالفعل عند ظهر يوم (26) سبتمبر، عقد الرئيس النميرى مؤتمرا صحفيا فى القاهرة حضره (173) من ممثلى الصحافة العالمية، حيث أذاع النميرى نص التقرير، شارحا كل تفاصيل مهمة الوفد العربى، وأهم الصعوبات التى واجهت الوفد فى أثناء تأدية مهامه منذ اللحظة الأولى لوصوله عمان. وعن الطريقة التى تمت بها مقابلة ياسر عرفات والإجتماع معه، والتى كادت أن تفشل بسبب عدم تقديم التسهيلات من قبل الملك حسين لإتمام مهمة الوفد بسرعة، وبعد أن توصل الوفد إلى صيغة إتفاق بين الحكومة والمنظمات الفدائية، فوجئ وفد اللجنة أن إطلاق النار ما بين الطرفين ما زال مستمرا.وتحدث النميرى عن مهاجمة الجيش لمستشفى الأشرفية وقتل الجرحى الموجودين فيه وخطف أطبائه وممرضيه وممرضاته وتهديد حياتهم حتى يخلى الفدائيون المنطقة بأسرها. وأعلن تقرير الوفد **" إنه خرج مما شاهده بنفسه بإنطباع جماعى بإن هناك مخططا كاملا لإبادة كافة رجال المقاومة الفلسطينية الباسلة وكافة الفلسطينيين الموجودين فى الأردن "**[58].

جاء رد الملك حسين على ما جاء فى تقرير النميرى رئيس الوفد العربى، على هيئة برقية موجهة إلى الرئيس عبد الناصر، فى اليوم ذاته من إذاعة النميرى للتقرير، قال فيها، إن تقرير النميرى **" كله تحريض وهو عامل رئيس فى تأزيم الموقف "**. وأبدى من خلال البرقية، موافقته على إستقبال لجنة عسكرية للمراقبة فى عمان تشرف على وقف إطلاق النار، وأيضا استعداده الذهاب إلى القاهرة صباح اليوم التالى، لتوضيح موقفه أمام الملوك والرؤساء المجتمعين[59]. لكن الرئيس عبد الناصر، قد أجل الرد على برقية حسين، إلى أن يهيئ المناخ المناسب لهذا اللقاء. فقد كان هناك إتجاه قوى داخل المؤتمر يرفض اللقاء بالملك حسين، ويطالب بإرسال قوات مسلحة عربية من العراق وسوريا للدفاع عن المقاومة الفلسطينية وصد هجوم الجيش الأردنى، ويمثل هذا الإتجاه الرئيس الليبى معمر القذافى، ولكن الرئيس عبد الناصر عارض ذلك قائلا " أن مهمتنا وقف القتال وليس توسيعه ". وأستطاع الرئيس عبد الناصر إقناع المجتمعين بدعوة الملك حسين للقاهرة والإنضمام للمؤتمر، وأرسل برقية إلى حسين يدعوه للحضور إلى القاهرة [60].

توقف الإقتتال المرير فى الأردن بوصول الملك حسين إلى القاهرة، وتوقيعه فى نهاية المؤتمر مع ياسر عرفات اتفاقية القاهرة يوم (27) سبتمبر1970[61]، التى نصت على

إنهاء كافة العمليات العسكرية من جانب الطرفين، وسحب القوات المسلحة الأردنية إلى قواعدها، وسحب جميع القوات الفدائية من عمان وتركيزها فى أماكن تلائم العمل الفدائى لتتحمل سلطات الأمن مسؤولية حفظ الأمن الداخلى تحت الإدارة المدنية، وإطلاق سراح المعتقلين لدى الجانبين فورا. وتضمنت إتفاقية القاهرة تشكيل " لجنة عربية عليا للمتابعة " ذات قرارات ملزمة للجانبين الأردنى والفلسطينى برئاسة الباهى الادغم رئيس وزراء تونس، وعضوين أخرين أحدهما يمثل السلطة الأردنية يعينه الملك حسين، والثانى يمثل المقاومة الفلسطينية ويعينه ياسر عرفات، وللجنة العليا أن تستعين بما تشاء. مهمتها تطبيق اتفاقية القاهرة وما ينبثق عنها من اتفاقات فرعية، حتى يستتب الأمن وترجع الأمور لحالتها الطبيعية. كما تقرر فى الاتفاقية أنه فى حالة إخلال أى من الطرفين الأردنى والمقاومة الفلسطينية بأى بند من بنود الإتفاق أو عرقلة تنفيذه ستقوم كل الدول العربية الموقعة بإتخاذ إجراءات موحدة وجماعية ضده [62].

بدأت الحكومة الأردنية برفع حظر التجول تدريجيا بدأ من اليوم التالى من توقيع الإتفاق، أى يوم (28) سبتمبر، وهو اليوم الذى وصل فيه الباهى الأدغم رئيس اللجنة العربية العليا للمتابعة إلى عمان[63]. وأخذ فور وصوله يعمل من أجل تنفيذ الإتفاق وإعادة الهدوء إلى عمان، فقام باتصالاته بالمسؤولين. وكان ياسر عرفات قد عين السيد إبراهيم بكر عضوا فى لجنة المتابعة العربية ممثلا للمقاومة الفلسطينية، وعين الملك حسين رياض المفلح عضوا فى اللجنة ممثلا للسلطة الأردنية [64]. وفى هذا اليوم أيضا، بدأ مئة ضابط من ضباط خمسة بلاد عربية هى " مصر، تونس، الكويت، اليمن، ليبيا "، يؤلفون قوة السلام العربية بقيادة العميد أحمد عبد الحميد حلمى رئيس " لجنة المراقبة العسكرية العربية "، أعمالهم فى اقامة مراكز مراقبة لهم فى عمان لتنفيذ وقف إطلاق النار[65].

ونجحت اللجنة العربية العليا برئاسة الباهى الادغم فى تثبيت وقف إطلاق النار، وركزت جهودها على الوصول إلى اتفاق لترتيب تنفيذ إنسحاب القوات الأردنية والفدائيين من المدن، وتوصل الجانبان بمساعدة " لجنة المراقبة العسكرية العربية " إلى توقيع إتفاقية أخرى عرفت بـ " إتفاقية عمان " فى (13) أكتوبر 1970، وهى مكملة لإتفاقية القاهرة، فقد نصت على وضع الأسس الجديدة لترتيب الوجود الفدائى فى الأردن، لضمان إستمرار العمل الفدائى وإحترام سيادة الدولة الأردنية[66].

أكدت إتفاقية عمان على ثلاثة جوانب: أكد الجانب الأول على القواعد العامة، أن الأردن بضفتيه، أرضا وشعبا، وحدة واحدة لا تتجزأ، وأن الوجود والتعبئة والتنظيم الشعبى والقتالى وحرية العمل السياسى والعسكرى من الأمور السياسية للثورة وتمارسها بحرية. أما الجانب الثانى فقد أكد على شؤون العمل الفدائى، فى إعتبار عمان المقر الرئيسى للجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية بجميع فروعها، وتنشئ اللجنة المركزية مكاتب فرعية فى مدن وقرى المملكة، وأن ما تلتزم به اللجنة المركزية نحو الحكومة الأردنية يكون ملزما للثورة الفلسطينية بكافة قواتها ومؤسساتها، وما تلتزم به الحكومة نحو اللجنة المركزية يكون ملزما لكافة أجهزة الدولة. أما الجانب الثالث قد تناول، التنقل والحركات، إذ أشار إلى ضرورة تأمين حرية التنقل والتحرك لقوات الثورة على جميع الطرق الرئيسية والفرعية،

وأن يسمح بمرور سيارات قوات الثورة داخل المدن والقرى سواء كانت مسلحة أو غير مسلحة [67].لقد أحكمت اللجنة العربية العليا رقابتها على وقف إطلاق النار، وعند ذاك كانت حركة المقاومة لا تزال تسيطر على أجزاء كبيرة من العاصمة عمان، كما كانت لا تزال تسيطر على غالبية المناطق فى القطاعين الأوسط والشمالى بما فى ذلك جرش وعجلون وإربد والرمثا [68]. ولضمان تنفيذ إتفاقية عمان، توصلت اللجنة العربية العليا بالتعاون مع الحكومة الأردنية ومنظمة التحرير الفلسطينية إلى صياغة " بروتكول " بين فيه طرق تحقيق هذا الهدف، وذلك فى (22) أكتوبر 1970 [69]. وقد حدد هذا البروتكول عدد العمارات المخصصة لمكاتب كل من المنظمة واللجنة المركزية فى المدن والمخيمات، وكيفية تحديد الحراسات على قيادات ومكاتب الدوائر التابعة للمنظمة، ونص على ضرورة تحديد قواعد التدريب الخاصة بالفدائيين، وتضمن أيضا بنودا تتعلق بتوزيع أفراد الكفاح المسلح **" الشرطة العسكرية لمنظمة التحـرير "** فى عمان [70].

ومن ابرز النتائج التى ترتب على إتفاقية القاهرة وعمان والبروتكول المشار إليه، إنسحاب قواعد المقاومة الفلسطينية من المدن بما فيها العاصـمة عمان، والقرى إلى أحراش جرش (إلى الشمال الغربى من عمان بنحو 25 كلم) وعجلون (إلى الشمال الغربى من عمان بنحو 47 كلم تقريبا) [71] هذا بالإضافة إلى فقدان معظم قواعد منطقة الغور ووادى عربة، فضلا عن إنخفاض عدد ومستوى معسكرات التدريب. مما ترتب عليه إبتعاد قوات المقاومة عن جماهيرها التى ترفدها بالرجال وتمنحها الزخم المعنوى، واضطرارها أيضا للعمل فى مناطق غير صديقة للعمل للثورى [72].

وهكذا أسفرت حرب ايلول عام 1970 بين السلطة الأردنية ومنظمة التحرير، عن توازى قوى جديد لصالح الأولى على حساب الثانية، وهو الأمر الذى تعكسه نصوص الاتفاقيات والبروتكول المشار إليهما سابقا بوضوح، رغم ما يبدو فيها من توازى الإلتزامات بين الطرفين، فكثيرا من النصوص التى وضعت قيودا معينة على حرية عمل وحركة مقاتلى وقيادى المنظمات الفدائية بإسم إحترام القانون وسيادة الدولة وتنفيذا لشعارات حماية الثورة من المندسين عليها كانت مرفوضة من قبل المنظمات الفدائية قبل حرب ايلول[73].وبهذا يمكن القول أن الجهود العربية فى مؤتمر القمة الطارئ، والجهود التى قامت بها اللجنة العربية العليا للمتابعة، قد حجمت دور المقاومة فى الأردن فى إطار بنود هاتين الإتفاقيتين (القاهرة وعمان).

كما أن عدم وجود موقف عربى حاسم لحماية المقاومة الفلسطينية أثناء حرب أيلول ، كان أحد العوامل الهامة التى ساهمت فى صنع النتيجة التى إنتهت إليها هذه الحرب. فعلى العكس ما كان متوقعا من دعم مادى ومعنوى للمقاومة وبوجه خاص من النظم العربية الثورية، كانت المساعدة الفعلية محدودة للغاية. فمن حيث الدعم العسكرى لم تكن هناك مساهمة عربية سوى من جانب سوريا سواء بالإمدادات أو بالمشاركة فى القتال، ورغم أن هذا الدعم مكن المقاومة من الحفاظ على مواقعها فى مواجهة القوات الأردنية عدة أيام وأستعادة السيطرة على بعض المناطق والمدن فى القسم الشمالى الغربى من الأردن. فإن الصراع الداخلى فى حزب البعث بين صلاح جديد وحافظ الأسد وضع قيدا على فاعلية

الحركة السورية [74]. بينما لم يف العراق بالوعد الذى كان قد التزم به من قبل بوضع قواته المرابطة فى شمال العراق والكوفة (120,000) جندى تحت تصرف المقاومة، تحسبا من تمرد فى شمال العراق من قبل الكرد حسب ما أعلن المسؤولين العراقيين [75]. وبوجه عام يمكن تلخيص الموقف العربى فى هذه الحرب بأنه لفظى على ضرب المقاومة فى الأردن إقترن بتهديدات ذات نزعة عاطفية، لم يكن لها أى وزن فى ميدان القتال. وساعد على ذلك توتر العلاقات بين المقاومة ومصر فى هذه الفترة بسبب الإنتقادات التى وجهتها المقاومة للقيادة المصرية على أثر قبولها لمشروع روجرز [76].ومع ذلك فمن الثابت أن القيادة المصرية ممثلة بالرئيس عبد الناصر لعبت دورا هاما فى وقف القتال [77]. وهنالك من المؤرخين من يقول بأنه كان هناك موافقة أو \ تفاهم مسبق بين الملك حسين والرئيس عبد الناصر على ما جرى فى أيلول من عمليات تصفية لحركة المقاومة، بهدف تمرير مشروع روجرز خاصة بعد الهجوم الذى شنته المقاومة على الرئيس عبد الناصر أثر قبوله هذا المشروع. ويستند هؤلاء على أن الزيارة الأخيرة للملك حسين إلى القاهرة، تبعها بفترة وجيزة معركة أيلول، وأن تلك إشاره بحصوله على الضوء الأخضر[78]. ويلمح الملك حسين فى مذكراته ببعض الغموض، بأن شيئا من هذا قد حدث، أثناء هذا اللقاء الذى جمعه بالرئيس عبد الناصر، فهو يقول " إذا كان الرئيس المصرى قد نصحنى سرا، وبعيدا عن الأنظار الفضولية، بأن التزم جانب الحزم مع الفدائيين، فلم يكن بمقدوره أن يفعل ذلك فى خطاباته، لأن هذا كان سيثير الإستهجان فى سائر العالم العربى " [79].

لكن محمود رياض وزير الخارجية المصرى وقتذاك الذى كان حاضرا هذا اللقاء، قد نفى نفيا قاطعا رواية الملك حسين، وأكد أن الرئيس الناصر شدد على الملك أثناء اللقاء أكثر من مرة، بعدم مهاجمة الفدائيين، وأبلغه بأنه عالج موضوع خلاف منظمة التحرير مع مصر حول مبادرة روجرز. ويلاحظ أن الوزير رياض أعاد فى روايته لهذا الحدث - على خلاف عادته – تكرار موقف الرئيس عبد الناصر بإصراره على الملك حسين بعدم مهاجمة الفدائيين [79]. وكأنه فيما يبدو أراد أن يدفع تهمة عن الرئيس عبد الناصر.

وقد أشار صلاح خلف (أبو إياد) أن حصول الملك حسين على ضوء من الرئيس عبد الناصر لتصفية المقاومة فى الأردن هو إدعاء روجت له المخابرات الأردنية وقتذاك بهدف الوقيعة بين المقاومة والرئيس عبد الناصر. فهو يقول فى هذا الجانب بعد أن أورد المقابلة التى جمعته وزملاءه الثلاثة الأسرى مع الرئيس عبد الناصر عقب الإفراج عنهم مباشرة عند وصولهم إلى مطار القاهرة : " لو كان يريد دمارنا حقا، أفكان بذل كل هذا الكد لإيقاف المعارك وإنقاذ قادة المقاومة... إن أسوء الإفتراضات التى يمكن أن نقول بها هى أن عبد الناصر كان يسعى إلى تلقينا درسا وأن يذكرنا بحدودنا فى اللحظة التى كنا نحاول فيها قطع الطريق أمام تسوية سلمية مبنية على مخطط روجرز ". موضحا أن الملك لم يرضح لوقف إطلاق النار إلا تحت ضغط الرئيس المصرى[80].

فى حين أشارت مصادر أخرى أن توتر العلاقات بين القيادة المصرية ومنظمة التحرير، قد أغرت القوى الأردنية المتأهبة منذ زمن طويل لحل مشكلة التوسع الفدائي فى الأردن [81]. مما أوحى بأن هناك تفاهم مسبق بين عبد الناصر والملك حسين. وسواء كانت عملية تصفية المقاومة فى أيلول نفذت بإتفاق مسبق بينهما أو لم تكن، فأن الموقف المصرى لم يكن يختلف كثيرا عن موقف بقية القوى العربية الأخرى التى نفذت عملية التصفية على مسمعهم وتحت أيديهم.

Abstract

Black sebtember 1970

By Omar Mohamed salem al masry

The conflict in Jordan btween Jordanian army forces led by king Hussein , and the Palestinian liberation organization led by Yasser Arafat , in the period from 17 to 27 septembar 1970 , In 17 septmbr , Jordanian army moved on instructions from kig Hussein and his military advisers to put and to the presence of Resistamce factions , which began to from apolitical and military force rivaling the authority of king Hussein in Jordan , and the bombing of camps and places of Resistance groups and Palestinians with heave and related fire , the resistance leadres realized that king Hussen , was confiniy this battle to the liquidation of the vesistance , and it will go to the end , so all the Palestinian factions decided to fight this war , which did not stop until after 10 days of fierce fighting with direct intervertion and mediation from the arab emergency summit conference held in cairo at the level of kings and arabs presidents in the period from 22 to 27 september , the Palestinian resistance emerged from this war as astench of wounds and this was a prelude to expelling them from jordan later

الهوامش

(1)محمود عزمى، الثورة الفلسطينية المسلحة (1965 _ 1967)، مجلة الفكر الإستراتيجى العربى، العدد 33، تموز (يوليو)، 1991، ص 71.

(2) الحسين بن طلال، الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية - مهنتى كملك، ترجمة غازى غزيل، القاهرة : مؤسسة مصرى للتوزيع، 1987، ص 222. 223

(3) الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1971، ص 710.

(4) صحيفة الأهرام القاهرية، 2 سبتمبر 1970، ص 1 ؛ صحيفة الجمهورية القاهرية، 2 سبتمبر 1970، ص 1.

(5) خليل هندى، المقاومة الفلسطينية والنظام الأردنى، دراسة تحليلية لهجمة أيلول، بيروت : منظمة التحرير الفلسطينية - مركز الأبحاث، 1971، ص 145 – 146.

(6) مؤسسة الدراسات الفلسطينية، اليوميات الفلسطينية، المجلد الثانى عشر من (1 \ 7 \ 1970 الى 31 \ 12 \ 1970)، بيروت : منظمة التحرير الفلسطينية - مركز الأبحاث ، 1971، ص 258 _ 259.

(7) صحيفة الأهرام القاهرية، 3 سبتمبر 1970، ص 1.

(8) الكتاب السنوى للقضية الفلسطينية لعام 1970، بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1972، ص 117، 127.

(9) يوسف هيكل، فلسطين قبل وبعد، بيروت، دار العلم للملايين، 1971، ص 523 – 526 ؛ محمود رياض ، البحث عن السلام والصراع فى الشرق الأوسط (1948 – 1978)، بيروت : ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1981، ص 281 – 282.

(10) خليل هندى ، مصدر سابق، ص 152.

(11)الكتاب السنوى للقضية الفلسطينية لعام 1970، مصدر سابق،ص 13.

(12) الحسين بن طلال، مصدر سابق، ص 222.

(13) F.R.U.S, 1969 – 1976.VOL.XVIII، Telegrram from the Embassy in Jordon tho the department of state (Amman، September 9 ، 1970) p 668 – 669.

(14) تضمن إتفاق (15) سبتمبر بين الحكومة الأردنية واللجنة المركزية عدة نقاط منها : إستبدال الحراسة فى عمان بشرطة مدنية بإستثناء الديوان الملكى وبعض المناطق -سحب جميع القوات العسكرية من حول عمان - إنسحاب الفدائيين من المواقع التى إستولوا عليها حديثا -رفع الحواجز بين الطرقات العامة -عدم التعرض للعناصر الفدائية -سحب القواعد العسكرية للفدائيين من عمان. ينظر : وليد الجعفرى، العمل فى الساحة العربية (1968 – 1970)،، فى أسعد عبد الرحمن (إشراف) : منظمة التحرير الفلسطينية، جذورها تأسيسها مساراتها، نيقوسيا، منظمة التحرير الفلسطينية - مركز الأبحاث، 1987، ص 188. وحول بنود الإتفاق ينظر : الوثائق العربية لعام 1970، مصدر سابق، ص 608 – 609.

) (15F.R.U.S, 1969 – 1976.VOL.XVIII، Memorandum from the presidents assistant for National security affairs (Kissinger) to president Nixon (Washington، September 15، 1970) p 716.

(16) الحسين بن طلال، مصدر سابق، ص، 223 – 224 ؛ صحيفة الجمهورية القاهرية، 17 سبتمبر 1970، ص 1

؛Anne Sinal and Allen Pollack، the Hashemite Kingdom of Jordn and the West Bank، American Academic Association for Peace in the Middle East، New York، 1977، p 59

(17) الحسين بن طلال، مصدر سابق، ص 224 ؛ سليمان عقلة عميش، تاريخ العلاقات الأردنية الفلسطينية (1916 – 1988)، ط1، عمان : دار ورود الأردنية للنشر والتوزيع، 2010 ، ص 191.

(18) نجيب الأحمد، فلسطين تاريخا ونضالا، ط 1، عمان : دار الجليل للنشر، 1985، ص 705 ؛ عبد القادر ياسين وأخرون، منظمة التحرير الفلسطينية التاريخ – العلاقات – المستقبل، بيروت : باحث للدراسات، 2009، ص 102.

(19) أسعد عبد الرحمن، تطور وتفاعلات قضية فلسطين مع البيئة الرسمية العربية (1967 _ 1973)، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 136 _ 137، اذار _ نيسان (مارس _ ابريل)، 1983، ص 75

(20) نجيب الأحمد، مصدر سابق، ص 704 - 705 ؛ إبراهيم العرقوبى، جرح النكبة - معركة الكرامة وأيلول الأسود، القاهرة : مركز الإعلام العربى، 2008، ص 13 ؛ جرت مراسلات أمريكية – أردنية فى بداية المعركة، طلب فيها الملك حسين مساعدة الولايات المتحدة لقواته فى حالة أى تدخل عربى (سوريا والعراق) إلى جانب الفدائيين. وبناء على ذلك وضعت الولايات المتحدة قواتها فى الشرق الأوسط على أهبة الإستعداد، وحثت الملك على عدم التراجع. ينظر :

F.R.U.S, 1969 – 1976.VOL.XVIII، Telegrram from the department of state to the Embassy in Jordon (Washington، September 17 ، 1970) p 730 – 731.

(21) الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970، مصدر سابق،ص 774 – 775 ؛ عبد القادر ياسين وأخرون، مرجع سابق، ص 102 – 103.

(22) صحيفة الجمهورية القاهرية، 18 سبتمبر1970، ص 3 ؛ محمد سمير المنشاوى، جمال عبد الناصر والقضية الفلسطينية (1952 _ 1970)، رسالة ماجستير، كلية الأداب،جامعة عين شمس، 2006، ص 287.

(23) سجل العالم العربي وثائق – أحداث – اراء سياسية \ ملف الوقائع السياسية فى البلاد العربية \ يوليو – أغسطس - سبتمبر 1970، تحرير جبران شامية ، منشورات دار الأبحاث والنشر ، ط1 ، بيروت ،1971، ص 289.

(24) المصدر نفسه، ص 283

(25) عبد المنعم حمزة، أسرار ومواقف وقرارات الملك حسين بين مؤيد ومعارض، القاهرة : مطبعة نيو سافوى، 1999، ص 137 – 138.

(26) الكتاب السنوى للقضية الفلسطينية لعام 1970، مصدر سابق، ص 118.

(27) صحيفة الجمهورية القاهرية، 20 سبتمبر 1970، ص 1.

(28) الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970، مصدر سابق، ص 801
(29) سجل العالم العربى، يوليو أغسطس سبتمبر لعام 1970، ص 315 ؛ منظمة التحرير الفلسطينية – دائرة الثقافة، مصدر سابق، ص 103.
(30) المصدر نفسه، ص 316 ؛ أثناء إنعقاد مؤتمر القمة الطارئ فى 22 سبتمبر، إستقال محمد داوود من رئاسة الوزراء وعقد مؤتمرا صحفيا أعلن فيه عن عدم موافقته على إجراءات الملك حسين، ثم سافر إلى ليبيا ليقيم هناك لاجئ سياسى. ينظر : أمين هويدى، كيسنجر وإدارة الصراع الدولى فيتنام – الوفاق الدولى – أيلول الأسود – حرب أكتوبر 73، القاهرة : دار الموقف العربى، 1986، ص 237.
(31) حضر المؤتمر ثمانية رؤساء دول ورئيس حكومة، ضمت كل من : الرئيس المصرى جمال عبد الناصر، والرئيس السورى نور الدين الاتاسى (1929 – 1992)، والرئيس السودانى جعفر النميرى، والرئيس الليبى معمر القذافى، والرئيس اللبنانى سليمان فرنجية (1910 – 1992)، وأمير الكويت صباح السالم الصباح، ورئيس اليمن الجنوبية سالم ربيع (1935 – 1978)، ورئيس اليمن الشمالية عبد الرحمن الأريانى (1908 – 1998)، ورئيس وزراء تونس الباهى الأدغم (1913 – 1998)، ولاحقا إنضم اليهم الملك السعودى فيصل بن عبد العزيز. ينظر : الكتاب السنوى للقضية الفلسطينية لعام 1970، مصدر سابق، ص 118 ؛ صحيفة الأهرام القاهرية، 23 سبتمبر 1970، ص 1.
(32) محمود عزمى، مرجع سابق، ص 75.
(33) وليد الجعفرى، العمل فى الساحة العربية (1968 – 1970)، ص 188.
(34) صلاح خلف (أبو إياد)، فلسطينى بلا هوية - لقاءات مع الكاتب الفرنسى اريك رولو - الكويت : دار كاظمة، د. ت ، ص 84 -85.
(35) ا الوثائق العربية لعام 1970، بيروت : دائرة الدراسات السياسية والإدارة العامة فى الجامعة الامريكية ببيروت، 1970، ص 626 – 627 ؛ الحسين بن طلال، مصدر سابق، 226
(36) يوسف هيكل، مصدر سابق، ص 544.
(37) الوثائق العربية لعام 1970، مصدر سابق، ص 626 ؛ صلاح خلف (أبو إياد)، مصدر سابق، ص 84.
(38) صحيفة الأهرام القاهرية،24 سبتمبر1970، ص 1 ؛ صحيفة الجمهورية القاهرية، 24 سبتمبر1970، ص 1.
(39) يوسف هيكل، مصدر سابق، ص 545 ؛ صحيفة الأهرام القاهرية 25 سبتمبر، 1970، ص 1.
(40) اليوميات الفلسطينية، المجلد الثانى عشر، مصدر سابق، ص 404.
(41) الحسين بن طلال، مصدر سابق، ص
(42) صلاح خلف (أبو إياد)، مصدر سابق، ص 85.
(43) يوسف هيكل، مصدر سابق، 545.
(44) المصدر ذاته، ص 546
(45) صحيفة الأهرام القاهرية، 24 سبتمبر 1970، ص 1.
(46) أفرجت السلطات الأردنية عن قادة المقاومة الأربعة، وعادوا على نفس الطائرة مع الوفد العربى إلى القاهرة فى نفس اليوم. ينظر : صلاح خلف، مصدر سابق، ص 86-87 ؛ صحيفة الأهرام القاهرية، 25 سبتمبر 1970، ص 1.
(47) الحسين بن طلال، مصدر سابق، ص ؛ صحيفة الأهرام القاهرية، 27 سبتمبر 1970، ص 3.
(48) صحيفة الجمهورية القاهرية، 27 سبتمبر 1970، ص 3.
(49) صحيفة الأهرام القاهرية، 26 سبتمبر 1970، ص 1 ؛ اليوميات الفلسطينية، المجلد الثانى عشر، مصدر سابق، ص 410.
(50) خليل هندى، مصدر سابق، ص 226.

*شكلت هذه اللجنة من. خمس ضباط من مصر، وضابطين من كل من، السودان وتونس والكويت. ينظر : صحيفة الأهرام القاهرية، 26 سبتمبر 1970، ص 1.
(51) اليوميات الفلسطينية، المجلد الثانى عشر، مصدر سابق ص410.
(52) صحيفة الأهرام القاهرية، 26 سبتمبر 1970، ص 1.
(53) المصدر نفسه، ص 1.
(54) خليل هندى، مصدر سابق، ص 243 ؛ صحيفة الجمهورية القاهرية، 27 سبتمبر 1970، ص 1.
(55) الوثائق العربية لعام 1970، مصدر سابق، ص 642
(56) المصدر ذاته، ص 642 – 645 ؛ صحيفة الأهرام القاهرية، 27 سبتمبر، ص 1، 3 ؛ صحيفة الجمهورية القاهرية، 27 سبتمبر، ص 1.
(57) الكتاب السنوى للقضية الفلسطينية لعام 1970، مصدر سابق، ص 145.
(58) محمود رياض، مصدر سابق، ص 285 – 286.
(59) فوازحامد حسين الشرقاوى، حركة التحرير الوطنى الفلسطينى فتح (1965 – 1971)، رسالة ماجستير، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1974، ص 421.
(60) ج. د.ع، الأمانة العامة ، إدارة السكرتارية مؤتمرات القمة العربية قراراتها وبياناتها 1964 – 1990، إعداد مكتب الأمين العام، 1996، ص 55 _ 56 ؛ ينظر نص الاتفاق كاملا فى الملاحق.
(61) أسعد عبد الرحمن، تطور وتفاعلات قضية فلسطين (1967 _ 1973)، ص 76
(62) جميل الخلف، الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية (1964 – 1974)، رسالة ماجستير، كلية الأداب، قسم التاريخ، جامعة اليرموك بالأردن، 1991 ، ص 136 – 138.
(63) يوسف هيكل، مصدر سابق، ص 594 ؛ صحيفة الجمهورية القاهرية، 28 سبتمبر 1970، ص 1.
(64) الكتاب السنوى للقضية الفلسطينة لعام 1970، مصدر سابق، ص 147 ؛ نجيب الأحمد، مصدر سابق، ص 708 – 710 ؛ الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970، مصدر سابق، ص 70 – 71 ؛ أحمد الشقيرى، النظام الأردنى فى قفص الإتهام، القاهرة – بيروت : دار هيردوت للنشر، 1972، ص 227
(65) نجيب الأحمد، مصدر سابق، ص 710 – 713 ؛ أحمد الشقيرى، إنى أتهم، بيروت : دار العودة،1972، ص 191 – 192.
(66) خليل هندى، مصدر سابق ، ص 251.
(67) وقع هذا البروتكول، الباهى الادغم عن لجنة المتابعة، ووقعة عن الحكومة الأردنية رياض المفلح واللواء محمد خليل عبد الدائم رئيس اركان القوات الأردنية المسلحة، كما وقعه عن المقاومة الفلسطينية إبراهيم بكر والعميد عبد الرزاق اليحيى رئيس أركان جيش التحرير الفلسطينى. ينظر : الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970، مصدر سابق، ص 920 ؛ يوسف هيكل.، مصدر سابق، ص 599.
(68) الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970، مصدر سابق، ص 920 – 922.
(69) جميل الخلف، مرجع سابق، ص 137
(70) الهيثم الايوبى، عشرة أعوام من عمر الكفاح المسلح الفلسطينى، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 41 – 42، كانون الثانى – شباط (يناير – فبراير)، ص 249.
(71) محمود عزمى، مرجع سابق، ص 85.
(72) يزيد صايغ، الكفاح المسلح والبحث عن الدولة - الحركة الوطنية الفلسطينية (1949 – 1993)، بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطيية، 2002، ص 236 ؛ باتريك سيل، الأسد الصراع على الشرق الأوسط، بيروت : شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 1992، ص 259 – 262
Brand A.Laurie،Jordans Enter-Arab Relations the Political Economy of Alliance Making، columbia University press، NEW York،1994، p 150
(73) اليوميات الفلسطينية، المجلد الثانى عشر، مصدر سابق، ص 259 ؛ إبراهيم العرقوبى، مرجع سابق، ص 13 - 14 ؛ صحيفة الأهرام القاهرية، 18 سبتمبر 1970، ص 1

(74) وحيد عبد المجيد، العلاقات الفلسطينية العربية – قضايا الوجود الفلسطينى فى سوريا والأردن ولبنان، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام، ايلول (سبتمبر)، 1979،، ص 37.
(75) محمد سيمير المنشاوى، مرجع سابق، ص 290.
(76) صلاح خلف (أبو إياد)، مصدر سابق، ص 85
(77) الحسين بن طلال، مصدر سابق، 216
(78)محمود رياض، مصدر سابق، 281 – 282.
(79) صلاح خلف (أبو إياد)، مصدر سابق، 85 – 86.
(80) محمود عزمى، مرجع سابق، ص 85 -86.